

تحديات أعمق أمام سلطنة عمان تتجاوز كوفيد - 19

كيف يمكن الحفاظ على الحياد وسط تقلبات السياسة



سياسة هادئة في الداخل والخارج

منازاة مع كل من طهران وواشنطن. وقال في ذلك الوقت «اعتقد أن القنوات مفتوحة بشكل مباشر بين فرق السياسة الخارجية في واشنطن وطهران. لا أرى أي سبب يمنع من إعادة تنشيط هذه القنوات».



مؤسسة «عرب دايجست»
الاستشارية: السلطان هيثم
بن طارق يواجه تحديات في
الحفاظ على سياسة الحياد
التي قادها السلطان قابوس

وتقول «عرب دايجست» إن هناك نقطة أخرى أكد فيها السلطان هيثم بهدوء على الحياد وهي التطبيع مع إسرائيل، حيث صمد أمام الضغوط التي مارسها البيت الأبيض في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب ومن ثم وزير الخارجية مايك بومبيو، حيث قاس أنه يمكن الحفاظ على العلاقات الودية مع إسرائيل دون الاضطرار إلى تعريض العلاقات بين مسقط وطهران للخطر من خلال التوقيع على اتفاقات أبراهام.

وفي مقال كتبه كل من كريستيان كوتس وأولريشن وجورجيو كافيرو من معهد الشرق الأوسط «من وجهة نظر عمان، فإن تطبيع العلاقات مع إسرائيل - حتى لو كان ذلك مرغوبا فيه من وجهات نظر التجارة والسياحة والاستثمار - سيكون من السابق لأوانه».

وقال إن «موقف مسقط هو أن الاتفاق مع إسرائيل يتطلب موافقة تل أبيب على مبادرة السلام العربية»، التي تدعو إلى حل الدولتين مع العودة إلى حدود ما قبل حرب عام 1967 والقدس الشرقية عاصمة لفلسطين، حيث إن التمسك العلني بهذا الموقف مع الحفاظ على العلاقات الودية مع إسرائيل هو عمل دبلوماسي لا يبدل الكثير من الجهد لدفع قضية الفلسطينيين وبالتالي يزج الإسرائيلييين.

وتؤكد سلطنة عمان أنها راضية عن مستوى العلاقات والحوار مع إسرائيل، ورحبت كذلك باتفاقات أبراهام التي وقعتها كل من الإمارات والبحرين والمغرب والسودان مع الدولة العربية، وأعربت حينها عن أملها في أن تعزز هذه الخطوة المساعي نحو إقرار سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط.

مجانا، حيث يواجه تحديات في الحفاظ على سياسة الحياد التي قادها سلفه السلطان قابوس بمهارة على مدى خمسة عقود.

وترى المؤسسة في تقريرها أن إحدى السبل التي يجب اتباعها هي أن تعيد عمان دورها الحاسم الذي لعبته في مفاوضات الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة وإيران خلال فترة الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما.

ويقر الإيرانيون والأميركيون بأن سلطنة عمان كانت لاعباً مهماً وإن كان من وراء الكواليس في التوصل إلى الاتفاق النووي عام 2015، فقد كانت مسقط مسرحاً للعديد من الاجتماعات السرية التي عقدت بين الجانبين على مدار عامين.

وتؤكد المؤسسة الاستشارية أن عمان تقف في وضع جيد للعب دور الوساطة مرة أخرى، وإن لم يكن ذلك بهدوء، مع وجود نفس الأشخاص على الجانب الأميركي الذين ساعدوا في إعادة التفاوض على خطة العمل الشاملة المشتركة، وحرص الرئيس الأميركي جو بايدن على إبرام صفقة جديدة مع إيران.

وكان وزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي قد صرح في فبراير الماضي، على هامش اجتماع المجلس الأطلسي، بأن بلاده تتمتع بعلاقات

بالفعل من صعوبات، إلا أن إجراءات الدعم المالي التي أدخلت في عهد السلطان هيثم خففت بلا شك الضربة على الاقتصاد وستؤمن الحكومة إيرادات إضافية.

وفرضت السلطنة في السادس عشر من أبريل الماضي ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 في المئة، لتصبح بذلك رابع دولة من دول مجلس التعاون الخليجي بعد السعودية والإمارات والبحرين التي تقفز في عربة ضريبة القيمة المضافة. ويتوقع أن تدر الضريبة 400 مليون ريال عماني (ما يقارب 1.04 مليار دولار أميركي)، أي ما يعادل 1.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وحصلت عمان في أكتوبر الماضي على مليار دولار من الدعم المالي المباشر من قطر، وتبع ذلك صفقة تمويل بقيمة 2 مليار دولار أميركي تم ترتيبها بدعم من بنك أبوظبي الأول. وتطلعا للصين، تعهدت عمان بدعم مبادرة الحزام والطريق عندما زار وزير الخارجية الصيني وانغ يي السلطنة كجزء من جولة في دول الشرق الأوسط.

وساطة من جديد

تقول مؤسسة «عرب دايجست» الاستشارية إن الصعوبة التي يستشعرها السلطان هيثم تكمن في أنه لا شيء يأتي

ورصد صندوق النقد الدولي إصدار الحكومة العمانية لمجموعة واسعة من الإجراءات تضمنت إصدار قروض طارئة دون فوائد والتنازل عن الضرائب أو تخفيضها، والتخلي بالمرونة في دفع الضرائب على أقساط، وإنشاء صندوق الأمان الوظيفي لدعم المواطنين الذين فقدوا وظائفهم.

كما عملت من خلال البنك المركزي العماني على تيسير الأوضاع المالية عن طريق معدلات الفائدة المنخفضة وضخ السيولة، ودفع أقساط القروض المؤجلة، وتخفيف المتطلبات الاحترازية الكلية بشأن الاحتياطات الرأسمالية ونسب السيولة.

ويتوقع صندوق النقد أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان بنسبة 6.4 في المئة في عام 2021، وتضاعف عجز الحساب الجاري تقريبا إلى 10 في المئة من الناتج الإجمالي وارتفع دين الحكومة المركزية من 61 في المئة إلى 80 في المئة في عام 2020.

وتقول مؤسسة «عرب دايجست» إنه على الرغم من الضرر الذي لحقه الوباء وانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العماني الذي يعاني

تمكنت سلطنة عمان بفضل الإجراءات المتنوعة التي اتخذتها من الحد من التأثيرات السلبية لانخفاض أسعار النفط وأزمة الوباء على الاقتصاد. وتختبر السلطنة الآن مدى قدرتها على مواجهة تحديات داخلية يمنع تفاقم الوضع الصحي، وأخرى خارجية تتعلق باختبار نجاح تمسكها بسياسة الحياد في علاقاتها الدبلوماسية المختلفة.

مسقط - بدت سلطنة عُمان تحت قيادة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد قادرة على مواجهة التحديات الكبيرة التي فرضتها أزمة وباء كورونا وامتداداتها المؤثرة بقوة على الاقتصاد، لكنها تواجه تحديات أخرى على صعيد السياسة الخارجية والتمسك بخيار الحياد في ما يخص العلاقة مع إيران والتطبيع مع إسرائيل.

واتخذ السلطان هيثم مجموعة واسعة من الإجراءات الصارمة لمواجهة تداعيات الوباء على الاقتصاد والتخفيف من تأثيراته المختلفة على العمانيين في بلد يزيد عدد سكانه عن 5 ملايين نسمة، نصفهم تقريبا من المهاجرين.

وعملت السلطات العمانية ضمن إجراءات واسعة النطاق لتطويق التداعيات الاقتصادية للوباء والانخفاض الحاد في أسعار النفط التي أثرت بدورها بشكل مباشر على اقتصاد السلطنة.

ورغم نجاح السلطات في الحد من ازدياد حالات الإصابات بالوباء منذ بداية انتشاره، إلا أن الصورة اليوم بدت مقلقة على صعيد تسجيل 9 وفيات و1128 حالة جديدة في اليوم الذي وصلت فيه إجمالي أعداد الوفيات إلى 2000 حالة وإجمالي حالات الإصابة منذ بداية الوباء إلى 191 ألف حالة.

عُمان لا تزال تجد نفسها تسير على الطريق السليم في ما يخص الوباء



الاتفاق النووي.. ورقة رابحة لإيران وخسارة للشرق الأوسط

وقال إنه فور رفع العقوبات سيبدأ الاقتصاد الإيراني في النمو مرة أخرى، ولن يستغرق الأمر أي وقت حتى تجد الحقائق النقدية طريقها إلى حماس أو حزب الله.

والمليارات التي ستحصل عليها إيران بفضل رفع العقوبات ستجعلها تقطع شوطا طويلا. وانفتحت طهران على مدار التاريخ أكثر من 16 مليار دولار في دعم الحلفاء في سوريا والعراق واليمن منذ عام 2012 وأرسلت 700 مليون دولار سنويا إلى حزب الله.

واعتبر الكاتبان أنه «ليست هناك حاجة كبيرة للتكهنات في ما يتعلق بما قد تستخدم إيران لتخفيف العقوبات»، لكن بالعودة إلى ستة أعوام إلى الوراء فإن الحرس الثوري الإيراني نشر الفوضى والموت في جميع أنحاء المنطقة بدلا من إنفاق الأموال على أبحاث السرطان أو البنية التحتية.

ورأى غراهام وأورتاغوس أن المفاوضات مع إيران قد تكون جديرة بالاهتمام، لكن أعضاء الكونغرس والشعب الأميركي يستحقون الشفافية في هذه العملية، ويجب أن يحاسبوا إدارة بايدن على ما وعدت به، وهو عقد صفقة أفضل.

خيارات اقتصادية مما دفع النظام إلى قطع المدفوعات عن وكلائه الإرهابيين الإقليميين.

ويرى غراهام وأورتاغوس أنه في ظل هذا الوضع كانت إيران تواجه الانهيار بينما بقية دول الشرق الأوسط تنفست الصعداء، وعقدت بعض الدول اتفاقيات سلام تاريخية، حيث إن العودة إلى الاتفاق مع إيران تهدد بتقويض الكثير من التقدم المحرز في المنطقة.



العودة إلى الاتفاق النووي ستثير سباق تسلح في المنطقة ستبدأ به إيران

ويتوقع أن يتم رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على قطاعات المعادن والبتروكيماويات التي تعتبر هامة جدا للنظام الإيراني في تمويل العمليات الخارجية للحرس الثوري.

الأميركية وعدم كفاءة إيران وسوء إدارتها لوباء كورونا.

واعتبرا أن العودة إلى الاتفاق النووي لن تحدث بين عشية وضحاها إلا أنها قد تحدث بسهولة هذا العام. وقالوا إن الصفقة النووية ستثير سباق تسلح في المنطقة ستبدأ به إيران، وإن التقدم الهائل الذي حققته الولايات المتحدة سوف يتراجع في المنطقة، مشيرين إلى أنه على الرغم من هذا الخطر الواضح والقائم، فإن بايدن يندفع نحو هذا المصير.

ويرى صاحبا المقال أن الصفقة النووية غدت إيران بالمال قبل إعادة فرض الولايات المتحدة للعقوبات في عام 2018، حيث كان البنك المركزي الإيراني يسيطر على أكثر من 120 مليار دولار من احتياطات النقد الأجنبي، إلا أن العقوبات أدت إلى حجز العشرات من المليارات من تلك الأموال.

ويؤكد أن الضغط الأقصى الذي اتبع ضد النظام الإيراني بعد العقوبات خفض صادرات النفط الإيراني باكثر من مليوني برميل يوميا، مما حرم النظام من 70 مليار دولار تمول ميزانيته عادة.

ولم يترك الانقلاب الهائل في الثورات لإيران - حسب المقال - أي

وقال السيناتور الجمهوري ليندسي غراهام والمستشارة السياسية مورغان أورتاغوس، التي كانت متحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية بين عامي 2019 و2021، إن العودة إلى الصفقة النووية مع إيران قد تعكس الزخم الإيجابي في الشرق الأوسط من خلال زعزعة استقرار ميزان القوة السلمي الذي ورثه بايدن في المنطقة.

وتزامنت الانتقادات مع تحركات كتشفت عنها صحيفة وول ستريت جورنال الأسبوع الماضي بشأن دراسة الإدارة الأميركية لرفع العقوبات المتعلقة بالإرهاب عن البنك المركزي الإيراني، وذلك في وقت يسارع فيه فريق بايدن الدبلوماسي نحو التسوية مع إيران.

واعتبر غراهام وأورتاغوس في مقال مشترك نشرته مجلة فورين بوليسي الأميركية أن بايدن ورث شرقا متوسطا سليما إلى حد ما ليس خاليا من التحديات، لكنه يتميز باتفاقيات من السلام تاريخية بين العديد من الدول العربية وإسرائيل بعد عقود من عدم الاعتراف بالدولة العبرية.

ورأى المسؤولون الأميركيون أن بايدن يتمتع بالكثير من النفوذ من منظور تفاوضي، خاصة أنه تم تقويض الاقتصاد الإيراني من خلال العقوبات

واشنطن - يواجه الرئيس الأميركي جو بايدن انتقادات داخل الولايات المتحدة على خلفية البحث عن عقد صفقة جديدة مع النظام الإيراني والعودة إلى الاتفاق النووي المثير للجدل الذي انسحب منه سلفه دونالد ترامب عام 2018.

واعتبر مسؤولون أميركيون أن العودة إلى الاتفاق النووي الموقع عام 2015 سيكون بمثابة حدث فريد من نوعه سيؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وستتمكن إيران بفضل الاتفاق الحصول على أموال تبلغ حوالي 90 مليار دولار في اللحظة التي ينهي فيها بايدن العقوبات المفروضة على النظام الإيراني، والتي قوضت مساعي الأخير لنشر الفوضى في المنطقة طوال العامين الماضيين بعد الانسحاب الأميركي من الاتفاق.

وعقدت الولايات المتحدة وإيران بوساطة بريطانيا والصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والاتحاد الأوروبي جولة ثالثة من المباحثات للتوصل إلى عقد صفقة جديدة تتيح العودة إلى الاتفاق النووي، لكن تلك المباحثات التي تحضنها فيينا لم تصل حتى اللحظة إلى نتيجة واضحة.